

"إعلام بشأن فرض الغرامات الجمركية وتسديدها في الموقع ومصادرة البضائع المحجوزة الواردة من خارج المجموعة الأوروبية في إطار إجراءات عاجلة"

أعلمك بأن الفعل الذي قمت به هو مخالف للبند (ب) من الفقرة (1) للمادة (84) من قانون CLII لسنة 2017 بشأن تنفيذ قانون جمارك الإتحاد الأوروبي (يشار إليه فيما بعد باسم قانون الجمارك) حيث أنك انتهكت القانون الخاص بالاشراف الجمركي للبضائع الواردة من خارج المجموعة الأوروبية بعدم تقديم إقرار إخضاع البضائع الواردة من خارج الإتحاد الأوروبي للرسوم الجمركية المنصوص عليه في البند (3) للمادة (5) من دليل الجمارك للبرلمان والمجلس الأوروبي رقم EU/2013/952 (يشار إليه فيما بعد باسم دليل الجمارك) او مخالفة الالتزام بما ينص عليه في النقطة (27) من المادة (5) الخاص بالمراقبة الجمركية.

1. الشروط الخاصة بغرامة الاجراء الجمركي

بسبب انتهاك القانون يجب عليك دفع غرامة جمركية واساس ذلك يعني النقص الجمركي الذي سببه انتهاك القانون. من وجهة نظر صياغة غرامة الاجراء الجمركي وحسب مفهوم النقطة 6. من المادة 2 من قانون الجمارك فإن جمارك الواردات الناتجة من البضائع المحجوزة والمصادرة بسبب عدم تنفيذ التعليمات تعتبر نقص جمركي، بالاضافة الى مبلغ الاعباء الاخرى بهذا الخصوص (منها ضريبة المكوس، ضريبة القيمة المضافة)

حسب مفهوم الفقرة (8) من المادة 84. من قانون الجمارك اذا حدث نقص جمركي نتيجة لمخافة قانونية او اغفال يتعلق بذلك فإن مجموع الغرامة يكون 50% من مجموع النقص الجمركي.

لكن اذا تم ارتكاب المخالفة القانونية حسب ما تحدده النقطة ب) من الفقرة (1) من المادة 84 من قانون الجمارك بشكل نقل منتج خاضع لضريبة المكوس الى داخل المنطقة الجمركية للاتحاد الاوروبي ولا يتم تقديمه للجمارك بعد دخوله فإن قيمة غرامة الاجراء الجمركي تساوي 200% من مجموع قيمة الجمرک المحسوب على السلعة والرسوم الاخرى وتكون على الاقل 40 الف فورنت [الفقرة (12) من المادة 84. من قانون الجمارك]

ان المخالفة القانونية التي ارتكبتها حضرتكم خفيفة الوزن، بما انه قد ادخلت بضاعة من خارج الاتحاد الاوروبي الى داخل المنطقة الجمركية للاتحاد الاوروبي تسببت في نقص جمركي لا يتجاوز قيمته 50 الف فورنت فإنه وحسب الفقرة (1) من المادة 89. هناك امكانية تطبيق اجراء سريع. ان مواصلة الاجراء السريع تشتت بأتك:

- تعترف بحقيقة انتهاك القانون،
- تكون على علم بالإعلام الخاص بالعواقب القانونية،
- تتنازل عن الحق في الاستئناف،
- تسدد الغرامة الجمركية المفروضة في الموقع.

في حال تطبيق الإجراء العاجل، فإن قيمة الغرامة المفروضة سوف تكون أقل، هكذا حسب الفقرة (8) او الفقرة (12) للمادة (84) من قانون الجمارك يجب فرض قيمة الغرامة لتكون 50% فقط من غرامة الاجراء الجمركي، ولكن المبلغ لا يجب ان يقل عن 4000 فورنت، في حالة انتهاك القانون للبضائع المعنية بضريبة المكوس مبلغ لا يقل عن 25000 فورنت.

في حالة عدم تحقيق الشروط الواردة في اعلاه سوية، فإنه لا يمكن تحقيق مواصلة الاجراء السريع وان الحكم على المخالفة القانونية واستنتاج العقوبات المتعلقة بذلك يكون حسب الشروط العامة. في هذه الحالة فإن فرض غرامة الاجراء الجمركي لا يكون فوراً في الموقع، وإنما في المكان الرسمي لهيئة الجمارك.

ان التبعات القانونية للاجراء السريع هو عدم امكانية الطعن ضد الاجراء، بهذا فإنه لا يمكن استئناف القرار لهيئة عليا او امام محكمة. اعلمكم بأنه لا يمكن التراجع عن تصريح التنازل عن حق الاستئناف، لذا في حالة عدم موافقتكم على المخالفة القانونية لا يمكن تطبيق الاجراء السريع.

2. ما يتعلق بالاجراء السريع للحجز والمصادرة

اعلمكم بأنه في حالة المخالفة القانونية المذكورة في الفقرة (12) لمادة 84. من قانون الجمارك تقوم سلطات الجمارك حسب الفقرة (1) لمادة 90. من قانون الجمارك بحجز المنتج المعني بضريبة المكوس والوسيلة المحوّرة التي تستعمل لنقله. حسب الفقرة (2) لمادة 90. من قانون الجمارك، اذا ارتكب المخالفة القانونية حسب النقطة ب) من الفقرة (12) لمادة 84. بحيث يقوم بادخال بضاعة من خارج الاتحاد الاوروبي الى داخل المنطقة الجمركية للاتحاد الاوروبي، تقوم سلطات الجمارك كضمان، الى حين دفع قيمة الجمارك المعلنة والرسوم الاخرى بالاضافة الى غرامة الاجراء الجمركي المفروضة - باستثناء الأشياء التي لا غنى عنها، أو في حالة عدم وجود انتهاك قانوني آخر للسلع القابلة للتلف والحيوانات الحية - بحجز هذه البضاعة، التي ارتكب فيها خرق الالتزام، بالاضافة الى الوسيلة التي استعملت لخرنه واستعماله ونقله، وخاصة في حين اذا

أ) على الأرجح بأن يكون استقياء المطالبة لاحقا في خطر،

ب) يكون للزبون ديون جمركية ورسوم اخرى او غرامة اجراء جمركي، او

ت) لا تشكل النفقات الناشئة المتوقعة للحجز او الخزن او النقل او التسويق عبئا غير متناسب مقارنة لقيمة الديون او البضاعة او الوسيلة.

يمكن تقديم طلب الاستئناف ضد القرار المتخذ في اجراء الادارة الجمركية المتعلق بالحجز خلال 8 ايام اعتبارا من تأريخ اعلانه الى هيئة الجمارك التي قامت بالحجز، والتي يلزم للهيئة ارساله الى الهيئة التي تقوم بمواصلة الاجراء الثاني خلال 3 ايام من يوم استلامهم الطلب. ان الهيئة التي تقوم بمواصلة الاجراء الثاني تحكم على طلب الاستئناف المقدم ضد القرار المتخذ في اجراء الادارة الجمركية المتعلق بالحجز خلال 15 يوما اعتبارا من تأريخ ارساله. ليس هناك مجال لطلب الاستئناف المقدم ضد القرار المتخذ في اجراء الادارة الجمركية المتعلق بالحجز لتعليق تنفيذ الحجز.

استنادا الى الفقرة (5) من المادة 90. لقانون الجمارك يجب الغاء الحجز في حالة الاجراء السريع اذا:

أ) تم دفع مبلغ الجمرک والرسوم الاخرى المعلن في قضية الادارة الجمركية، بالاضافة الى غرامة الادارة الجمركية المفروضة في القرار النهائي (لا ينطبق هذا على الوسيلة التي تم استعمالها وتحويلها لنقل المنتج المحجوز المعني بضريبة المكوس حسب الفقرة (1) للمادة 90)، او

ب) كانت الوسيلة المستعملة للنقل والمحجوزة ليست ملك الذي ارتكب المخالفة القانونية، ويقوم المالك بالتصريح خطياً بأنه في وقت ارتكاب المخالفة القانونية للموضوع الجاري لم يكن على علم حول استعمال الوسيلة لاهداف مخالفة الشروط الجمركية، وبعد ذلك يمكن توضيح الوقائع دون تحفظ للحجز.

حسب مفهوم الفقرة (11) للمادة 90. من قانون الجمارك يجب مصادرة المنتج المعني بضريبة المكوس في وقت الحجز نفسه، بعد ذلك يجب اتلافه، اذا تم فرض قرار نهائي لغرامة جمركية. حسب الفقرة (13) للمادة 90. يجب مصادرة وسيلة النقل التي تم استعمالها وتحويلها في وقت الحجز نفسه. يجب بيع الوسيلة هذه بعد افتراض ان يلتزم المشتري في وقت الشراء بالتعهد بالغاء التحويل الذي جرى بواسطته المخالفة القانونية خلال 3 اشهر ويقوم بعرضه لسلطات الجمارك.

اعلمك بالاضافة الى ذلك انه اثناء الاجراء السريع فأن في حالة المواطن الاجنبي الذي لا يتكلم اللغة المجرية يمكن الاستغناء عن استعمال المترجم، في حالة كون الطرف المعني بعد استلام الاعلام ادناه، ويتنازل خطيا في التصريح المرفق عن طلب المترجم.

إقرار

انا الموقع أدناه (اسم) الساكن
في
مواطن رقم الهوية الشخصية: أقرر بأنني:

قد استلمت هذا الإعلام نعم لا*؛

قد فهمت محتويات هذا الإعلام نعم لا*؛

أعترف بارتكاب انتهاك القانون نعم لا*؛

أحيط علماً بشروط تطبيق الإجراءات المعجلة والإعلام بشأن التبعات القانونية نعم لا*؛

أتنازل عن حق الاستئناف نعم لا*؛

أدفع الغرامات الجمركية المفروضة عليّ في الموقع نعم لا*؛

أفهم اللغة المجرية نعم لا*؛

أطلب مترجم نعم لا*؛

تاريخ: يوم شهر عام 20

.....
توقيع المنتهك للقانون

*يجب وضع خط تحت الإجابة المناسبة